الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الملتقى العلمي الوطني حول موضوع:

النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية

يومي 04 و05 فيفري 2019

عنوان المداخلة:

ماهية البنوك الاسلامية وعلاقتها بالأزمات المالية

في إطار المحور الرابع: العولمة المالية والأزمة المالية والتحولات في التمويل

–النظام المالي الاسلامي–

مداخلة بعنوان: ماهية البنوك الاسلامية وعلاقتها بالأزمات المالية

من إعداد:

د. خرخاش جميلة جامعة محمد بوضياف – المسيلة–

د. سعودي نادية جامعة محمد بوضياف –المسيلة–

الملخص

لقد عرف القطاع المالي العالمي في السنوات الاخيرة تطورا ملحوظا للبنوك الإسلامية، خاصة بعد الأزمات المالية العالمية والتي شهدت فشل العديد من البنوك التقليدية، هذا ما أدى إلى إعادة النظر في مدى نجاعة البنوك الإسلامية ومدى إمكانية الاعتماد عليها في التصدي لأي أزمات مالية قد تحدث في المستقبل.

الهدف من هذا البحث هو توضيح مفهوم النظام المالي، ودراسة ماهية البنوك الإسلامية، حيث تطرقنا الى مفهومها وخصائصها، بإضافة الى صيغ التمويل الاسلامية والى اهم المخاطر التي قد تتعرض لها هذه البنوك الاسلامية، وكذلك الى أهمية اعتمادها بشكل أكبر.

وفي الأخير سنرى أسباب الازمات المالية من منظور اسلامي وكذلك الى الحلول المقترحة من خلال النظام المالي الاسلامي.

الكلمات المفتاحية : النظام المالي، البنوك الإسلامية، الأزمات المالية.

Summary

In recent years, the international financial sector has witnessed a remarkable development of Islamic banks, especially after the global financial crises, which witnessed the failure of many conventional banks. This led to a reconsideration of the efficiency of Islamic banks and their reliability in dealing with any future financial crises. .

The aim of this research is to clarify the concept of the financial system and to study the nature of Islamic banks, as we discussed its concept and characteristics, adding to the Islamic financing formulas and the most important risks that these Islamic banks may face.

Finally, we will see the causes of the financial crises from an Islamic perspective as well as the proposed solutions through the Islamic financial system.

Keywords: Financial System, Islamic Banks, Financial Crises.

مداخلة بعنوان: ماهية البنوك الاسلامية وعلاقتها بالأزمات المالية

مقدمة

لا يقتصر الشرع الإسلامي الحنيف على النواحي العقادية والعبا دية والخلقية بل هو منهاج حياة يشمل النشاط السياسي والإداري والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، وإذا كان عبادة الله تعالى هي الهدف الشريعة الإسلامية فإن اعمار الأرض وإقامة مجتمع الأتقياء القوى المعتمد على ذاته هو الهدف النظام الاقتصادي الإسلامي، وإذا كانت غاية النظام الإسلامي تحقيق والعرض ،والعقل ، فإن غاية النظام الاقتصادي تحرير الناس من العوز والحاجة بقضاء حاجاتهم المتعددة للأفراد في ظل ندرة الموارد المتاحة هذا هو لب المشكلة الاقتصادية.

إن النمو المستقر و المستديم هدف ترغب جل الاقتصاديات في تحقيقه، باعتباره المتغير الكفيل بتغيير اتجاه الكثير من المتغيرات الاقتصادية نحو الاتجاه المرغوب من وجهة نظر الحكومات، إذ يمكن تحقيق زيادة الدخل والقدرة المعيشية للسكان والقضاء على البطالة.

كما وضعت الشريعة القواعد والأصول المالية التي تنظم الموارد والنفقات والموازنة العامة التي تقوم عليها خطة الدولة الإسلامية من حيث النشاط الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الأنشطة والوظائف التي تقوم بها الدولة وتحتاج لمخصصات مالية، وهناك علاقة وطيدة بين علم الاقتصاد والنظام المالي حيث يعني النظام المالي بدراسة اقتصاد الدولة من خلال الميزانية العامة التي يسعى من خلالها لتقدير أوجه الإنفاق العام والموارد المالية في كافة أنشطتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

مما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما هـ و دور البنوك الاسلامية في معالجة الازمات المالية؟

تتدرج تحت الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- **ما مفهوم النظام المالي؟**
- **ما هو مفهوم البنوك الإسلامية؟ وما هي صيغ التمويل التي تتميز بها ؟**
- **ما هي علاقة البنوك الاسلامية بالأزمات المالية؟**

المحور الأول: مفهوم النظام المالي

مداخلة بعنوان: ماهية البنوك الاسلامية وعلاقتها بالأزمات المالية

يشكل النظام المالي أحد أهم مؤشرات النهضة الاقتصادية المعاصرة، نظرا لكونه المحرك الأساسي لأي عملية تنمية، فهو يلعب دورا هاما في حشد المدخرات وتحويلها بأقل كلفة وأكثر جدارة إلى استثمارات تدعم النمو وتزيد الرفاهية، لذلك يعتمد النمو الاقتصادي على درجة تطور النظام المالي ككل سواء تعلق الأمر بالقطاع المصرفي أو أسواق رأس المال.

أولا: تعريف النظام المالي

يعرف النظام المالي على أنه "مجموعة المؤسسات والأسواق المالية التي يتم من خلالها انتقال الأموال من المدخرين إلى المستثمرين أو من المقرضين إلى المقترضين من خلال كافة الآليات التي تضمن تبادل وحيازة الأصول والأدوات المالية المختلفة".[1]

والنظام المالي لأي اقتصاد وطني هو عبارة عن مجموعة من الوحدات المدخرة وأخرى من الوحدات المستثمرة تتوسط بينها منشآت وأسواق مالية .لذلك فإن التعرف على مفهوم النظام المالي يتطلب التعرف على الوحدات الرئيسية ذات التأثير على النشاط الاقتصادي في الدولة. [2]

ويعرف على أنه "مجموع المؤسسات والأعوان التي تسمح لبعض الوحدات الاقتصادية ذات العجز خلال فترة زمنية بالإنفاق أكثر مما تملك، ومن جانب آخر تسمح للوحدات ذات الفائض بتوظيف هذه الفوائض".[3]

يشير النظام المالي إلى كافة العناصر المكونة لدورة الأموال وتداولها فيما بين مختلف الأطراف وذلك بما يحقق لكل طرف مجموعة من الأهداف التى يسعى لتحقيقها، وذلك بمراعاة العوامل والمتغيرات والظروف المحيطة، وللبنوك والمنشآت المالية دور هام فى تشغيل النظام المالي فى المجتمعات، حيث أن عناصر النظام المالي تتمثل فى البنوك والمنشآت المالية الأخرى والمنظمات ومصادر الدخل المتعددة. [4]

المحور الثاني: ماهية البنوك الاسلامية

إن أول ما قامت عليه البنوك الإسلامية هو استبعاد التعامل على أساس الفائدة أخذا وإعطاءً، سواء في الأعمال الاستثمارية أو الخدمية، باعتبارها أحد العوامل الرئيسية لحدوث الأزمات، وتعتبر الأزمة المالية التي لحقت بالاقتصاد العالمي سنة 2008 خير دليل على ذلك.

مداخلة بعنوان: ماهية البنوك الاسلامية وعلاقتها بالأزمات المالية

لقد خطت البنوك الإسلامية خطوة كبيرة في مجال العمل البنكي، ويظهر ذلك جلياً من خلال الانتشار الواسع لها في مختلف الدول، حيث أصبحت منافساً للبنوك التقليدية رغم ما تتميز به من اختلاف في طبيعة العمل، والأسس التي تقوم عليها، وكذا الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها.

أولا: مفهوم البنوك الاسلامية

البنك الإسلامي هو ذلك البنك أو المؤسسة التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذًا وعطاءً."[5]

كما يعرف مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف المساهمة في غرس القيم والمثل والخلق الإسلامية في مجال المعاملات والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة والكريمة للأمة الاسلامية.[6]

ويعرف أيضا البنك الإسلامي هو "مؤسسة مالية مصرفية تقوم بتجميع الموارد المالية وتوظيفها في مجالات تخدم الاقتصاد الوطني وفق ضوابط المشروعية، تهدف الى تحقيق الربح، لها رسالة إنسانية ذات بعد تنموي واجتماعي تهدف إلى توفير منتجات مالية تحوز على السلامة الشرعية.[7]

ثانيا: خصائص البنوك الاسلامية

تتميز البنوك الاسلامية عن غيرها من البنوك التقليدية بـ:

1 -عدم التعامل بالفائدة

يعتبر التعامل بالفائدة أخذا وإعطاءً الميزة الأساسية التي يقوم عليها عمل المصارف التقليدية،حيث أنها تعطي أصحاب الودائع فوائد مقابل إيداعاتهم وتأخذ عوائد على الأموال التي تقرضها للمستثمرين محققة بذلك أرباحا من الفرق بين معدل الفائدة الدائنة والفائدة المدينة، في حين أن المصارف الإسلامية أول ما قامت عليه استبعاد التعامل بالفائدة ذلك أنها تعتبر من قبيل الربا الذي أجمع العلماء على تحريمه نظرا لما له من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية .

وتجدر الإشارة إلى أن استبعاد الفائدة من تعامل المصارف الإسلامية لا يعني إلغاء هدفها في تحقيق الربح، ولكن يكون ذلك عن طريق استثمار الأموال وفق مجموعة من الصيغ التمويلية تراعى ضوابط الشريعة الإسلامية.

وكي تلتزم المصارف الإسلامية بضوابط المعاملات المالية في الاقتصاد الإسلامي فإنها تخضع لرقابة هيئة شرعية تقوم بالتدقيق والمراجعة المستمرين للتأكد من سلامة كافة الأنشطة والمعاملات المالية التي تقوم بها المصارف الإسلامية لتحقيق أهدافها المسطرة .[8]

2 -**الاستثمار في المشاريع الحلال**

تسعى البنوك الإسلامية للاستثمار في المشاريع الحلال التّي تحقق النّفع للمجتمع، وذلك باستعمال أسلوب المشاركة في تمويل مشاريعه التّنموية، الّذي يعتمد على التعاون بين صاحب المال وطالب التّمويل في حالة الربح أو الخسارة، وهذا ما يجعله مميز عن النّظام التقليدي الّذي يسعى إلى تحقيق أعلى سعر فائدة ممكن دون الاهتمام المشاريع إن كانت نافعة أو ضارة للإنسان. [9]

3 -**ربط التنمية الاقتصادية بالاجتماعية**

يعتبر تحقيق التّنمية الاقتصادية مطلبا توليه المصارف الإسلامية اهتماما بالغا، وتسعى إلى تحقيق ذلك من خلال إقامة مشاريع استثمارية حقيقية، تتوافق مع الضوابط الشرعية وتساهم في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي مراعية في ذلك البعد الاجتماعي من خلال تلبية حاجات فعلية للمجتمع، فتكون بذلك قد حققت العائد المادي والاجتماعي على حد سواء.[10]

4 -**الالتزام بالقيم الاسلامية**

إن المصارف الإسلامية تقوم على إتباع أحكام الّ شريعة الإسلامية، وبالتالي جميع أعمالها تكون محكومة بما أحلّه اللّه، وهذا ما يدفعها إلى استثمار وتمويل المشاريع التّي تحقق الخير للبلاد والعباد والتقيد في ذلك بقاعدة الحلال والحرام، التي يحددها الإسلام وما يترتب عليه من توجيه الاستثمار وتركيزه في دائرة إنتاج السلع والخدمات، التي تشبع الحاجات السّوية للإنسان المسلم . [11]

ثالثا: دور البنوك الاسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تقوم المصارف الإسلامية بدور اقتصادي واجتماعي هام، استنادا إلى طبيعتها التي ترتبط برسالتها الإسلامية التي تتضمن خدمة المجتمع والاقتصاد الذي تعمل فيه، وأهم ما يميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية قيامها بهذا الدور.

1 -**الدور الاقتصادي للبنوك الاسلامية**

تقوم البنوك الاسلامية بدور هام للنهوض باقتصاديات الدول وذلك من خلال ما يلي:

- **تجميع المدخرات وتعبئة الموارد**

تقوم المصارف الإسلامية بتجميع عائد نتيجة هذه المدخرات وتعبئة الموارد من أجل توجيهها نحو الاستخدام في المجالات التي ترتبط بدرجة أكبر من غيرها في تحقيق التطور من خلال الحد من اكتناز الموارد وللمصارف الإسلامية القدرة على القيام بهذا الدور بسبب أن العديد من المجتمعات الإسلامية لا تتعامل مع المصارف التقليدية لكون هذه الأخيرة تتعامل بالربا المحرم شرعا وبالتالي تقوم المصارف الإسلامية بتجميع المدخرات ومن ثم أتاحه استخدامها . [12]

- **زيادة القدرة الانتاجية في الاقتصاد**

تقوم المصارف الإسلامية بتكوين رؤوس الأموال اللازمة لعمليات التنمية الاقتصادية وامتصاص الفائض النقدي من أيدي صغار المستثمرين وهذا يؤدي إلى خفض الاستهلاك وتوجيه الأموال المجمعة بواسطة البنوك الإسلامية إلى استثمارات تؤدي إلى زيادة الإنتاج ورفع معدلات التنمية الاقتصادية ومثل هذه السياسة تمنع حدوث تضخم نقدي وتساعد على وجود توازن بين عرض السلع والخدمات المنتجة والطلب عليها مما يحقق الاستقرار الاقتصادي. [13]

- **تصحيح الهيكل الاقتصادي**

يظهر دور المصارف الإسلامية في تصحيح الهيكل الاقتصادي من خلال توفير التمويل للنشاطات الاقتصادية عموما والنشاطات الاستثمارية خصوصا وذلك في القطاعات الأساسية والتي لا تتوافر على التمويل الكافي بسبب ضعف موارد القائمين بالنشاطات فيها، وضعف توجيههم لاستخدام هذه الموارد لهذا يبرز هذا الدور الذي تقوم به المصارف الإسلامية من خلال صيغتها الشرعية في تمويل هذه النشاطات ولما يتفق مع رسالتها في خدمة الأفراد والمجتمع والاقتصاد ككل . [14]

2 -**الدور الاجتماعي للبنوك الإسلامية**

يتجلى الدور الاجتماعي للبنوك الاسلامية من خلال:

- **التكافل الاجتماعي**

تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق التكافل الاجتماعي وذلك من خلال جمع الزكاة، وتقديم القرض الحسن وحسابات الاستثمار الخيرية وتقديم المنح الدراسية للطلاب المسلمين.

- **أسلوب البنوك الاسلامية في التنمية**

يجب على المصرف في تشكيله لهيكله التنظيمي أن يتوافر على صفات العدل والرحمة،

وعدم الاستبداد بالرأي وطلب المشورة، وغرس هذه الصفات في العاملين فيه وفي قياداته وتنميتها وتعميقها.

كما يلتزم المصرف في مسؤولياته وعلاقاته الوظيفية بين الأفراد بـ:

- عدم التعامل بالربا .
- تطبيق منهج اللّه في المجتمع.

رابعا: مصادر الأموال في البنوك الإسلامية

تعتمد البنوك الإسلامية في ممارسة مختلف أنشطتها على الموارد المالية المتأتية من المصادر التالية:

1- الموارد الذاتية: وهي الاموال التي تعود لأملاك البنك وهي:

- رأس المال المدفوع : يتمثل في تلك القيم المدفوعة فعلا من طرف ملاك البنك، وليس المتعهد بها؛
- الاحتياطات : وهي مبالغ تقتطع من صافي الربح الذي يعود للمساهمين في البنك الإسلامي فقط، ولا يتم اقتطاعها من أرباح المودعين؛
- الأرباح المحتجزة : اقتطاع نسبة معينة من أرباح المساهمين قبل توزيعها؛
- المخصصات : وهي مبالغ تقتطع من الأرباح الإجمالية وذلك لمواجهة خسائر محتملة.

2-الموارد الخارجية: تتمثل في:

- **الودائع الجارية** :لا يختلف مفهومها كثيرا عن تلك الموجودة في البنوك التقليدية من حيث شروطها وكيفية استعمالها. أما من ناحية أهميتها فتقل نظرا لعدم استهداف البنوك الإسلامية لها؛

- **الودائع غير الجارية** :يرتبط البنك بعقد مضاربة شرعي مع المودعين الباحثين عن الربح حيث يكون البنك هو المضارب أما المودعين فهم أصحاب رؤوس الاموال.

-**حسابات الاستثمار العام** :يتسلمها البنك من المودعين لتوظيفها في مختلف الأنشطة التي يمارسها دون قيد منهم سواء فيما يخص مجال توظيفها أو أي شرط آخر، وتشارك في النتيجة الكلية للبنك؛

-**حسابات الاستثمار الخاص** :يتم الاتفاق على توظيفها في مشروع محدد من طرف العميل؛ حيث يقتسم الربح مع البنك أما الخسارة فيتحملها العميل وحده لأنه هو المسئول عن اختياره.

مداخلة بعنوان: ماهية البنوك الاسلامية وعلاقتها بالأزمات المالية

رابعا: أنواع صيغ التمويل في البنوك الاسلامية

1- المرابحة

اتفاق بين طرفين يلتزم احدهما (البائع) غالبا البنك، ببيع سلعة إلى الطرف الآخر(المشترى) مقابل سعر معين يمثل تكلفة تلك السلعة مضافا إليها هامش الربح، مع إمكانية التسليم الفورى او الآجل للسلعة وكذلك إمكانية سداد قيمة السلعة دفعة واحدة او شكل عدد من الاقساط.

من شروط المرابحة ما يلي:

- ان يكون ثمن السلعة المشتراة معلوما للمشترى؛
- ان يكون الربح الذى يحصل عليه البائع معلوما لأنه يمثل جزء من ثمن السلعة؛
- ان يكون رأس المال من ذوات الامثال(يسهل عده وقياسه) وذلك مثل المكيلات والموزونات؛
- ألا يكون الثمن المتفق عليه مقابلا كنسبة من اموال الربا؛
- ان يكون العقد الاول(عقد شراء السلعة صحيحا) .

وتتم عملية المرابحة وفق الخطوات التالية:

- طلب الشراء : تلقى البنك الاسلامى طلبا من العميل يعبر فيه عن رغبته فى شراء سلعة معينة بمواصفات معينة من مصدر معين؛
- دراسة طلب الشراء : وتتم هذه الدراسة من جانب البنك الاسلامى للتأكد من سلامة ودقة البيانات وسلامة العملية من الناحية الشرعية ودرجة المخاطرة المرتبطة بها والمركز المالي للعميل طالب الائتمان؛
- تحرير الوعد بالشراء : حيث يعتبر التزاما من العميل طالب الشراء بان يقوم بشراء السلعة فور توفيرها له ؛
- الاتصال بمورد السلعة: وتتم من خلال المفاضلة بين اكثر من مورد ، وهنا تنتقل المخاطرة من المورد إلى البنك؛
- إتمام عملية البيع : حيث يتم عقد البيع ويلتزم العميل بسداد ثمن السلعة من خلال توقيع سندات تثبت مديونيته للبنك ، بعد ذلك تنتقل ملكية السلعة إلى العميل ولكن تظل العلاقة مع البنك حتى يتمكن العميل من سداد كافة الاقساط للبنك .

2-المشاركة

اختصاص شخصين أو أكثر بمحل واحد يقصد من ورائه تحقيق الربح أو الفائدة المنتظرة ينتفع بها الناس، كما تعني اختلاط أموال الشركاء بحيث يتعذر تمييز أموال الشركاء إلا بالقسمة ويتم توزيع الربح أو الخسارة حسب نصيب كل منهم في رأس المال من قبل ، وإنما يشارك البنك في الناتج المحتمل، سواء كان ربح أو خسارة في ضوء القواعد العادلة والأسس التوزيعية متفق عليها بين البنك والعميل، ومن هنا فإن البنك الإسلامي لن يصير بموجب هذا الوضع مجرد دائن لأصحاب النشاط الإنتاجي بل شريكا معهم في هذا النشاط، يبحث معهم على أفضل مجالات الاستثمار ويرشدهم إلى أحسن الطرق.

فالمشاركة هي صورة قريبة من المضاربة والفرق الأساسي بينهما أنه في حالة المضاربة يتم تقديم رأس المال من صاحب المال وحده، أما في حالة المشاركة فإن رأس المال يقدم من الطرفين ويحدد عقد المشاركة شروط الخاصة بين الأطراف المختلفة.

3 بيع السلم

هناك على الأقل نوعين من المخاطر في عقد السلم مصدرها الطرف الآخر في العقد. تتفاوت مخاطر الطرف الآخر من عدم تسليم المسلم فيه في حينه أو عدم تسليمه تماما، إلى تسليم نوعية مختلفة عما اتفق عليه في عقد السلم. وبما أن عقد السلم يقوم على بيع المنتجات الزراعية، فإن مخاطر الطرف الآخر قد تكون بسبب عوامل ليس لها صلة بالملاءة المالية للزبون، أما المخاطرة الثانية، فهي تتمثل في كون العقد لا يتم تداوله في الأسواق المنظمة أو خارجها، بل هي اتفاق طرفين ينتهي بتسليم سلع عينية وتحويل ملكيتها. وهذه السلع تحتاج إلى تخزين، وبذلك تكون هنالك تكلفة إضافية ومخاطر أسعار تقع على البنك الذي يملك هذه السلعة بموجب عقد السلم، وهذا النوع من التكاليف والمخاطر يتعلق بالبنوك الاسلامية فقط.

خامسا: مخاطر صيغ التمويل في البنوك الاسلامية

تتمثل مخاطر صيغ التمويل في البنوك الاسلامية في:[15]

- **المخاطر التجارية المنقولة**

وهي المخاطر التي تحول إلى المساهمين أي مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية من أجل حماية أصحاب حسابات الاستثمار من تحمل بعض المخاطر أو كل المخاطر التي يكونون

مداخلة بعنوان: ماهية البنوك الاسلامية وعلاقتها بالأزمات المالية

معرضين لها بموجب عقود المضاربة، هي أيضا المخاطر التي تنشأ عند تحقيق المصرف لمعدل عائد يقل عن المعدل السائد في السوق، لذلك فإن البنك أو المؤسسة قد تتنازل عن جزء من نصيبها أو كل نصيبها من الأرباح لصالح أصحاب الودائع من أجل المحافظة على معدل أرباح يحمي المودعين لودائعهم إلى حيث العائد الأعلى.

- **الأساليب المتبعة لإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**

تتبع البنوك الإسلامية كغيرها من البنوك الأخرى مجموعة من الطرق والأساليب للتقليل من حدة المخاطر التي يمكن أن توا جهها، **ومن بينها:**

- **الالتزام بالوعد** :الرأي الراجح بين الفقهاء هو جواز إلزامية الوعد، لأن فيه مصلحة، وأن ذلك يعفي أطراف العملية التمويلية من الخسارة وإلحاق الضرر، ويزيد الثقة في المعاملات. ويجوز لدائرة إدارة المخاطر أن تطبق مسألة إلزامية الوعد في العقود المختلفة.
- **التصكيك وصناديق الاستثمار** الهدف منها مراعاة عدة أمور أهمها:
  - تقليل ومخاطر الاستثمار توزيعها من خلال تعدد منافذ الاستثمار.
  - التخلص من التركيز الشديد في التمويل قصير الأجل المسيطر على أعمال المصارف الإسلامية.
- **تنويع والاستثمار توزيعه** : لتخفيف من حدة المخاطر على البنوك الإسلامية القيام بتنويع محفظتها الاستثمارية وتوزيع استثماراتها على عدة قطاعات مناطق جغرافية وفئات مختلفة من الزبائن.
- -**غرامات التأخير** أي تغريم المدين المماطل على الدفع بقدر تخلفه عن السداد في الأجل، وهي وسيلة ردع تمنع المماطلة ولا تقع في الربا المحرم.
- -**تطوير وسائل تسيير الأخطار ونقلها** كالتأمينات التكافلية ،وتوريق حقوق ملكية الأسهم
- واللجوء إلى عقود السلم و الاستصناع،.)...
- -أخذ **ضمانات حقيقية** وذلك لمواجهة الحالات الخاصة مع مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية في هذا الجانب.

مداخلة بعنوان: ماهية البنوك الاسلامية وعلاقتها بالأزمات المالية

المحور الثالث: البنوك الاسلامية الازمات المالية

أولا: أسباب الازمات المالية

توجد ثلاث أسباب رئيسية للأزمات المالية :[16]

1 -التعامل بالفائدة (la pratique de l'intérêt) الذي يخرج النقود عن وظائفها الثلاثة المعروفة لتصبح سلعة النقود تلد النقود وهذا أمر منافي للتعاليم السماوية وحتى لكبار الفلاسفة والمفكرين من أمثال أرسطو (**Aristote**) وبرودون(**Proudhon**).

2 -المجازفة على المكشوف (la spéculation à découvert) في الأسواق المالية التي تؤدي إلى تشكيل الفقاعة المالية ذات الانعكاسات الخطيرة على الاقتصاد الحقيقي عندما تنفجر وتخرج عن السيطرة.

3- توريق الديون(titrisation des créances) وظهور منتجات أو مشتقات مالية لا تستند إلى أصول حقيقية، وهذا ما يزيد من الغرر نتيجة لبيع الديون المنهى عنه في شريعتنا . وبالمقارنة مع أزمة الثلاثينات من القرن الماضي فإن مما زاد من حدة الأزمة المالية 2008 هو توريق الديون الذي لم يكن موجودا في الثلاثينات، فالابتكارات المالية التي طالما روج لها منظر والعولمة المالية لتجنب المخاطر بتحويلها إلى الغير ساهمت إلى حد كبير في تفاقم الأزمة وتعميقها عندما انقلب السحر على الساحر وأصبحت هي في حد ذاتها أي المشتقات المالية **derivatives**)مصدرا للخطر حتى غدت تنعت بالمنتجات السامة .

ثانيا: الحلول من منظور اسلامي

بناءً على التشخيص الّذي يقدمه النظام الإسلامي للازمة والعوامل الّتي يعتبرها سبب انفجارها، يقدم بدائلاً لإدارة هذه الأزمة، نذكر منها: [17]

1- تحريم التعاملات الربوية: باعتبارها سببها في عجز العائلات عن تسديد أقساط الديون العقارية، ولقد جاءت التوجيهات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة للنهي عن ذلك

2- تبني الأخلاق الإسلامية في المعاملات المالية: باعتبار أن الأزمة أكثر ما تكون أزمة أخلاق اقتصادية، وبذلك يجب جعل الاقتصاد أخلاقيا بوضع السبل الّتي تستند إلى الأخلاق الحميدة في التعاملات المالية، ويكون ذلك عن طريق:

- منع الغش

- منع التدليس
- منع النجش
- منع استقبال الجلب
- منع بيع الدين بالدين
- منع بيع الحصاة
- منع بيع العينة
- منع بيوع الغرر
- منع الاحتكار
- تطهير السوق

3-تعديل أسلوب التمويل العقاري

4-ضبط عملية التوريق

5-تدخل الدولة في الاقتصاد بحيث يجب تفعيل دور الدولة في الرقابة على المعاملات والأسواق، لمنع كافة اكل اموال الناس بالباطل.

- ضخ السيولة في الاقتصاد لمقابلة سحب ودائع المودعين، وتوفير التمويل اللازم للدورة الإنتاجية؛
- فرض الرقابة على معاملات البنوك والتعاملات في الأسواق المالية، بتفعيل رقابة البنوك المركزية على البنوك التجارية، مع إيجاد جهاز رقابي فاعل لمراقبة الأسواق "الشرطة الموكلة بالأسواق ؛
- فرض سياسة ضريبية عادلة تفرض على القادرين، وتساهم في تحريك النشاط الاقتصادي؛
- إنشاء نظام متكامل للمعلومات، يسهر على تطبيقه أصحاب الخبرة والأخلاق.

6-نشر ثقافة الاقتصاد الاسلامي لدى القطاع الخاص.

يجب ان يوكل للقطاع الخاص دور هام في إدارتها، باعتبار أن له دور في حدوثها، والقطاع الخاص يتكون من ثلاثة فئات يجب أن يمسها الاهتمام بنشر ثقافة الاقتصاد الإسلامي في الإنتاج الاستثمار والاستهلاك ونشر ثقافة التعاون بين أبناء المجتمع:

- المستثمر: يجب أن يلتزم بالضوابط الشرعية في الاستثمار، وذلك بعدم الاستثمار في المجالات الربوية، عدم التعامل بالاحتكار، الالتزام بتسعير الدولة للسلع الضرورية، استفاء الموازين والمكاييل، خفض معدل الهامش، اعتماد البيع بالتقسيط بعيدا عن الربا؛

مداخلة بعنوان: ماهية البنوك الاسلامية وعلاقتها بالأزمات المالية

- المستهلك: الأزمة الحالية انطلقت من قطاع المستهلكين، وهم من أكثر المتضررين منها، وعليه يجب الالتزام بالضوابط الشرعية في الاستهلاك، وذلك بعدم شراء السلع بالدين إلا عند الضرورة، تجنب الإسراف والتبذير "ترشيد الاستهلاك"، شراء السلع الّتي يتناسب سعرها مع الدخل؛
- المدخر: للمدخر كذلك دور في إدارة الأزمة في الفكر الاقتصادي الإسلامي، وذلك عن طريق أداء الزكاة، توسيع نطاق الوقف، استثمار أمواله في المجالات المشروعة، الّتيسير على المدين المعسر التعامل

بالقرض الحسن بدلا من القرض الربوي.

الخاتمة:

البنوك الإسلامية هي بنوك يتوافق عملها مع أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملات التمويل والخدمات المصرفية والاستثمار وتخضع كمؤسسات مالية لإشراف ورقابة البنك المركزي علاوة على ذلك يتوافق عمل البنوك الإسلامية مع مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع المعاملات والمنتجات التي توفرها لعملائها سواء أكانت هذه المنتجات ودائع استثمار أم صكوك استثمار إسلامية أم حسابات توفير. كما تلبي البنوك الإسلامية مختلف احتياجات التمويل الخاصة بالعميل من خلال توفير العديد من الخيارات مثل المرابحة والمشاركة وللبنوك الإسلامية هيئة فتوى ورقابة شرعية تتكون من فقهاء الشريعة ذوي الإلمام المصرفي والقانوني والاقتصادي حيث يقومون بإصدار الفتاوى والقرارات الشرعية بخصوص جميع جوانب المعاملات المصرفية القائمة والجديدة. ولقد استطاعت أساليب التمويل الإسلامي إنقاذ البنوك الإسلامية من الأزمة العالمية، حيث إنه ورغم تأثر البنوك في جميع أنحاء العالم بالأزمة المالية إلا أن البنوك الإسلامية لم تتأثر بها بشكل جوهري .

مداخلة بعنوان: ماهية البنوك الاسلامية وعلاقتها بالأزمات المالية

المراجع والمصادر

[1] سعيد عبد الحميد مطاوع، الاسواق المالية المعاصرة، مكتبة أم القرى، مصر، 2001، ص 2.

[2] عبد المنعم سيد علي ونزار الدين عيسى، النقود والمصارف والاسواق المالية، دار الحامد، الاردن، 2005، ص72 .

[3] Robert Ferrondier, Vincent Koen, Marche de capitaux et technique financiers, 4edition, Economica, Paris, 1997,p:9.

[4] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الادارة الاستراتيجية في البنوك الاسلامية، ورقة بحث، البنك الاسلامي للتنمية المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، ص55.

[5] عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف الاسلامية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط 1، 2007، ص397.

[6] فادي محمد الرفاعي، المصارف الاسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2004، ص17.

[7] ابراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الاداء في البنوك الاسلامية، دار النفائس، عمان، ط1، 2008، ص27.

أمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الاسلامية، مظكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية زعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 2012، ص6.

[9] قادري محمد الطاهر، المصارف الاسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسين للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2014، ص29.

[10] محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي، دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص92.

[11] حربي محمد العريقات، سعيد جمعة عقل، ادارة المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص95.

[12] عرف محمد الكفراوي، بحوث في الاقتصاد الاسلامي، مؤسسة الثقافة الجامعية، بدون دار نشر، اسكندرية، 2000، ص499.

[13] عرف محمد الكفراوي، مرجع نفسه، ص 287.

[14] صالح حميد علي، بحوث في الاقتصاد الاسلامي، مؤسسة الثقافة الجامعية، بدون دار نشر، اسكندرية، 2000، ص499.

[15] طهراوي أسماء، بن حبيب عبد الرزاق، ادارة المخاطر في الصيرفة الاسلامية في ظل معايير بازل، مجلة دراسات اقتصادية اسلامية، مجلد 19، العدد 10، ص ص 29 -30.

[16] محمد بوجلال،مقاربة اسلامية للازمة المالية، مؤسسة الثقافة الجامعية، بدون دار نشر، اسكندرية، 2000، ص499.

[17] عبد السلام عقون، كمال زريق، الازمة المالية الراهنة جذورها رأسمالية وحلولها إسلامية ، مداخلة مقدمة في ملتقى العلمي الدولي الازمة المالية والاقتصادية والدولية، جامعة فرحات عباس سطيف، 10 –21 اكتوبر 2009، ص ص 8–11.